دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة :2009–2017

The role of petroleum collection in achieving the balance of the public budget in Algeria for the period: 2009-2017

ط/ د . خليفي سامية[1]، د. بدار عاشور[2]

[1]جامعة محمد بوضياف بالمسيلةsamia.khelifi@univ-msila.dz

[2]جامعة محمد بوضياف بالمسيلةAchour.beddar@univ-msila.dz

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

تاريخ الاستلام: 19 /2019/05 تاريخ القبول:26 /2019/11 تاريخ النشر: 19 /2019/12

ملخص: اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، وارتبطت هذه الإيرادات بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية، والذي تعتمد عليه الدول المنتجة كمصدر أساسي للعملة الصعبة، ووجود علاقة طردية تربط بين تطور رصيد الميزانية وتطور إيرادات الجباية البترولية ،وذلك لسيطرة هذه الأخيرة على هيكل الإيرادات للميزانية العامة، كما أن ارتفاع المداخيل النفطية يساهم في انتعاش صندوق ضبط الموارد و الذي له دور كبير في تحقيق توازن الميزانية في حالة العجز خاصة بسبب تدهور أسعار البترول ابتداء من سنة 2014، مما استوجب على الحكومة إعادة النظر في السياسة المنتهجة واتخاذ تدابير مختلفة لتنويع مصادر الدخل،، ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الميزانية العامة للدولة.

كلمات مفتاحية: الجباية البترولية، الميزانية العامة، أسعار البترول، توازن الميزانية.

تصنيف JEL : C52، H50،J46.

Abstract: Since independence, Algeria has relied on petroleum revenue revenues to finance the general budget. These revenues have been linked to fluctuations in oil prices in the world oil markets, which are dependent on the producing countries as the main source of hard currency. The increase in oil revenues contributes to the recovery of the Resource Control Fund, which has a major role in achieving balance of the budget in the case of the deficit, especially due to the deterioration of oil prices starting in 2014, which necessitated The government should review the policy adopted and adopt various measures to diversify the sources of income and face the negative repercussions on the state budget situation.

Keywords: Petroleum levy, general budget, oil prices, budget balance.

Jel Classification Codes:C52, H50, J46.

Résumé: Depuis l'indépendance, l'Algérie s'appuie sur les recettes de la taxe pétrolière pour financer le budget public, en raison des fluctuations des prix du pétrole sur les marchés internationaux du pétrole, dont les pays producteurs sont la principale source de devises.
L'augmentation des recettes pétrolières contribue à la reprise du Fonds de contrôle des ressources, qui joue un rôle majeur dans l'équilibrage du budget en cas de déficit, en raison notamment de la détérioration des prix du pétrole à partir de 2014, qui a nécessité Li gouvernement reconsidère la politique et la décision fait connaître diverses mesures visant à diversifier les sources de revenus ,, et la face des répercussions négatives sur l'état du budget général de l'Etat.

Mots clés: prélèvement sur le pétrole, budget général, prix du pétrole, solde budgétaire.

Classement JEL: C52, H50, J46.

المؤلف المرسل: د. بدار عاشور، الإيميل: beddar_2007@yahoo.fr

1.مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول النفطية والتي يعد اقتصادها اقتصادا ريعيا كونه يعتمد على سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات و التي تمثل نسبة 97.5% من صادراتها ولها دور محوري في تسيير الاقتصاد الوطني، باعتبار أن الإيرادات النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل مشاريعها التنموية تزداد أهميتها يوما بعد يوم ، واستمرارية الاعتماد على هذا المصدر الحيوي وما تحمله هذه الاستراتيجية من مخاطر على الاقتصاد الجزائري، اذ يتم تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق هذا النوع من الجباية والتي تتميز بالتغير المستمر بسبب تقلبات أسعار البترول فأصبحت الجزائر رهينة لهذا التقلب، ولقد عملت الحكومة على الاستفادة من الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية في ظل التحسن الملحوظ لأسعار البترول من خلال إيجاد آلية تعمل على الإيرادات تمثلت في صندوق ضبط الموارد الذي أنشئ سنة 2000 وقدرته على تغطية العجز الحاصل في الميزانية.

الإشكالية:

إذا كانت إيرادات المالية العامة للدولة ترتبط ارتباط وثيق بمداخيل الجباية البترولية فإن النفقات تتماشى مع حجم تلك الإيرادات وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة للفترة 2009 - 2017؟**

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية العمة لدراستنا اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- الميزانية العامة للدولة هي عبارة عن برنامج تعده الحكومة من أجل وضع استراتيجية لتحقيق المنفعة العامة.
- عرفت إيرادات الجباية البترولية في الجزائر تذبذبات إيجابية وسلبية لعدة أسباب مثلا ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وتغيرات أسعار الصرف ...، وإيراداتها هي السبب لتحسن رصيد الميزانية العامة للدولة وانخفاضها حتما يؤثر سلبا عليها.
- تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، وهذا راجع لأهمية قطاع المحروقات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إبراز الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني باعتبارها إيراد مهم في الموازنة العامة.
- تحديد مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام وتحقيق توازن الميزانية العامة للدولة.
- ابراز أهمية الجباية البترولية كأداة لتحقيق السياسة العامة انطلاقا من توازن الميزانية العامة.
- بيان أثر ومدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية عجز الميزانية العامة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدارسة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعريف بالميزانية العامة وتسليط الضوء على ومكوناتها في الجزائر.
- إبراز أهمية الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- واقع الجباية البترولية في الجزائر في ظل تغير أسعار النفط العالمي وتأثيرها على توازن الميزانية العامة.
- دور وفعالية صندوق ضبط الإيرادات في امتصاص الآثار السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار البترول في الميزانية العامة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (شباب سهام 2019/2018)،تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة –دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة 2016/1980-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وتحليل العلاقة بينهما وتفسير نتائج الدراسة القياسية بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي واختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وتحليل تجزئة التباين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر النفط ورصيد الموازنة العامة .

2- دراسة (قجاتي عبد الحميد 2017/2016)، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر2014/1980-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014/1980 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني نظرا لمساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة بنسبة تفوق 60% وتكوين الإدخارات الحكومية بنسبة تصل إلى 90%، الأمر الذي ساعد الحكومة بتنفيذ برامجها التنموية في كل مرحلة مفصلية مر بها الاقتصاد الوطني.

3- دراسة (مريم سبع،2019)، دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر2016/2000، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، المجلد03، العدد 03(2019).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2016/2000، والتعرف على مختلف التدابير و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في سبيل تمويل نفقاتها في ظل تراجع أسعار النفط، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجباية البترولية أصبحت خلال الفترة 2016/2011 تساهم بأقل من الثلث في تمويل النفقات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة و ارتفاع النفقات من جهة أخرى.

4- دراسة (قنادزة جميلة،2010-2011)، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز موقع الجباية البترولية في الهيكل التمويلي العام للاقتصاد الجزائري، و إظهار أثر تمويل الميزانية العامة ومن ثم خطط التنمية التي تهدف الدولة الوصول إليها، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها الاعتماد المطلق للاقتصاد الوطني على قطاع البترول مما أثر سلبا على استقراره إثر الصدمات التي سجلت في هذا القطاع.

2- الإطار النظري للميزانية العامة

2-1- تعريف الميزانية العامة: تعددت تعاريف الميزانية العامة واختلفت باختلاف التشريعات والتوجهات والنظرة العامة لكل دولة، فتعتبر المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية والاقتصادية للدولة المتبعة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

تعريف1:" تعرف الميزانية العامة على أنها وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، تحدد فيها نفقات الدولة وإيراداتها التقديريتين خلال فترة زمنية تقدر بسنة واحدة"(اللاوي، 2017، صفحة 168)

تعريف2:" الميزانية العامة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات عن فترة زمنية محددة"(الكايد، 2010، صفحة 28).

تعريف3:" الميزانيات مؤلفة من مجموعة من الحسابات التي ترسم لسنة واحدة جميع الموارد وجميع الأعباء الدائمة"(الرويلي، 1988، صفحة 17).

تعريف4: عرفها المشرع الجزائري في المادة الثالثة (03) من القانون 90-21 المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق المحاسبة العمومية على أنها" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"

تعريف5: أما المادة الرابعة (04) من القانون الجزائري رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية عرفت الميزانية على أنها" تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول "أن الميزانية عبارة عن عملية تقدير لمبالغ الإيرادات والنفقات العمومية لمدة سنة تعدها الحكومة وتحتاج لموافقة البرلمان".

2-2- **مراحل إعداد الميزانية:**

تمر عمليات إعداد الميزانية في دورة مستمرة عبرأربعة مراحل: مرحلة التحضير والإعداد أي صياغة الميزانية، مرحلة اعتماد الميزانية أي إصدار قانون الميزانية، تنفيذ الميزانية، المراجعة والتقييم(فاطمة، 2010، صفحة 203).

- **مرحلة التحضير والإعداد**: تتم الصياغة الأولية للميزانية بصفة خاصة من قبل السلطة التنفيذية على نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي بها كل دولة.
- **مرحلة اعتماد الميزانية**: وتأتي هذه المرحلة من دورة الميزانية عندما تتم مناقشة الميزانية التي قامت السلطة التنفيذية بإعدادها من قبل السلطة التشريعية، ثم إصدار قانون يتبناها.
- **مرحلة تنفيذ الميزانية:** تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة للدولة أهم مرحلة وأكثرها خطورة حيث تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة وصرفها ودفعها إلى مستحقيها في الحدود القانونية وفقا للاعتماد المخصص في الميزانية، وكذلك تبدأ عملية تحصيل الإيرادات، وتتم هذه الإجراءات وفق معايير وقواعد قانونية سواء حددها قانون الميزانية نفسه أو قوانين المالية الأخرى وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية المهمة.
- **مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية:** تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته، حسبما تحدد في الميزانية العامة دون إسراف أو إخلال حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية ماليا، وحفاظا على الأموال العامة.

3-2- **هيكل الميزانية:** تتكون الميزانية من عنصرين أساسيين هما:

أ- **الإيرادات:** جاء في المادة 11 من القانون رقم84-17 أن موارد الميزانية تتضمن ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ب- النفقات: جاء في نص المادة 23 من القانون رقم84-17أن الأعباء الدائمة للدولة تتمثل فيما يلي:

ب-1-نفقات التسيير: حسب ما جاء في نص المادة 24من القانون 84-17 فإن نفقات التسيير تجمع في أربع أبواب هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ب-2-نفقات الاستثمار: حسب ما جاء في نص المادة 25 من القانون 84-17 فإن نفقات الاستثمار التي على عاتق الدولة تتمثل في ثلاث أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

- **أنواع الميزانيات:** يمكن التميز بين عدة أنواع من الميزانية نذكر منها ما يلي(عباس، 2015، الصفحات 331-338):**الميزانيات الملحقة:** تجيز المادة 44من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تقديم بعض الخدمات المدفوعة الثمن، وهي ميزانيات يستدعيها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو تجاري، حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشمل على إيراداتها و تلحق بميزانية الدولة، وفي هذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون سوى إعطاء الشخصية المالية المستقلة للمرفق العام وليس الشخصية الاعتبارية المستقلة
- **الحسابات الخاصة للخزينة:** يقصد بها الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة، بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة، وتسجل خروج أموال منها، ولا تعتبر نفقات عامة مثال ذلك التأمين الذي يلتزم بدفعه المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمانا لتنفيذ مشروع معين لا يعتبر إيرادا عاما رغم أنه يدخل خزينة الدولة، إذ أن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق، وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر من قبيل النفقة رغم أن هناك خروجا للأموال من خزينة الدولة.
- **الميزانيات غير العادية:** إن مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعطاء صورة صادقة على المركز المالي للدولة فيما يتعلق بإيراداتها و نفقاتها عن سنة مالية معينة، لكن إتباع هذا المبدأ قد لا يجدي في إعطاء هذه الصورة الصادقة في بعض الحالات: مثال ذلك اضطرار الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة لأغراض وقتية أو استثنائية كتعمير ما خربته الحروب أو القيام باستثمار ضخم إذ يترتب على إتباع مبدأ وحدة الميزانية وإدراج هذه النفقات غير العادية إلى جانب النفقات العادية، تضخم الميزانية بشكل يوحي بازدياد نشاط الدولة لدرجة كبيرة مقارنا بنشاطها في السنوات السابقة وهو ما لا

يطابق الواقع، لذلك يفضل وضع ميزانية خاصة لهذه النفقات غير العادية، يطلق عليها اسم الميزانية غير العادية، مما يسمح بمقارنة حالة الدولة في السنوات المختلفة مقارنة صحيحة بالرجوع إلى أرقام الميزانيات العادية وحدها.

- **الميزانيات المستقلة:** هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، حيث من المعروف أن الاستقلال في الشخصية يليه منطقيا الاستقلال في الميزانية، مما يعني في نهاية المطاف أن يكون لهده المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك.

3- مبادئ الميزانية العامة: تتجلى هذه المبادئ في:

- **مبدأ السنوية:** والذي يعني أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام، كما يعني أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية(العبيدي، 2011، صفحة 186).
- **مبدأ وحدة الميزانية:** والذي يقصد بيه أن تسجل كافة النفقات والايرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة، حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة، وعلى أثر الميزانية على الدخل الوطني ودورها في إعادة توزيعه.
- **مبدأ شمولية الميزانية:** أي أن تشمل ميزانية الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، أو دون إجراء خصم أو مقاصة بينهما(الخطيب و أحمد ، 2007، صفحة 280).
- **مبدأ توازن الميزانية:** لقد أصبح مفهوم توازن الميزانية العامة لا ينصرف إلى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات وكم من الإيرادات، بل ينظر إليه بطريقة أعمق من خلال ما تمارسه الميزانية بجانبيها الإيرادات العامة والنفقات العامة، من آثار في النشاط الاقتصادي(الخطيب و أحمد ، 2007، صفحة 280).

2-5- أهمية الميزانية العامة:

تظهر الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة السياسية والاقتصادية(اللاوي، 2017، صفحة 171):

- **من الناحية السياسية:** يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.
- **من الناحية الاقتصادية:** تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته.

الميزانية العامة تؤثر في القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها.

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية، بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

3- الإطار والمفاهيمي للجباية البترولية

تختلف مساهمة أنواع الجباية سواء كانت عادية أو بترولية من دولة إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانيتها، نجد الدول النامية التي تزخر بالثروات البترولية تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها.

3-1- تعريف الجباية البترولية: تختلف الأنظمة الجبائية البترولية من دولة إلى دولة أخرى حسب التشريعات المطبقة في مجال المحروقات لكل منها، إلا أنه توجد قواعد عامة تتفق عليها هذه البلدان بحيث تسهل كل منها في إعطاء تعريف للجباية البترولية، ويمكن أن نعطي بعض التعريفات كما يلي:

- يقصد بالجباية البترولية كافة الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب إنتاجها(لخضر و بعلة، 2012، صفحة 81).
- ويمكن تعريفها أيضا على أنها" اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات والشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل"(كريم، 2008، صفحة ص 11).
- ومن التعريفين السابقين نجد أن الجباية البترولية هي عبارة عن مختلف الضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية.

3-2- أنواع الجباية البترولية:

يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى نوعين:

أ- **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف:** في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه" اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياهها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها و نشاطها في البحث و الاستغلال و في مقابل ذلك فإن الدولة تحص على مقابل مادي و خدمات يحددها عقد الامتياز"(العلا، 2008، صفحة 561).

ب- **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:** ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية(مختار، 2014، الصفحات 14-15):

- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج:** ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، عل أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضرائب كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.
- **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحل البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية، والإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج، يطرح منه الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

- **الإتاوة:** إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية.

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه، ويتم تحديد هذا الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.

- **الضريبة على الدخل:** استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات.

3-3- النشاطات الخاصة بالجباية البترولية:

اعتمادا على المواد 34-35 من قانون المحروقات فإن الجباية البترولية تطبق على النشاطات التالية(قانون المحروقات المادة 35/34، 1986):

- عمليات التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- نقل المحروقات عبر القنوات.
- تمييع الغاز الطبيعي، ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها ويطبق هذا النوع من الجباية على المؤسسات التي تمارس النشاطات المذكورة أعلاه سواء كانت شركات وطنية أو أجنبية.

4-3- خصائص الجباية البترولية: تتعدد الضرائب في الدول المنتجة للبترول وخاصة الدول السائرة في طريق النمو، وتهدف الدول المستهلكة إلى فرض ضرائب منخفضة وقليلة الهدف منها تشجيع البحث والاستغلال في المجال البترولي.

أ- **الجباية البترولية في الدول المنظمة في منظمة الأوبك(OPEC):** تعتبر الجباية البترولية عند دول منظمة الأوبك المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها من الاستفادة من مداخيل هذه المادة الاستراتيجية خاصة وإنها زائلة، فقبل الحرب العامية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب، بنسب تكون تكاد منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة والتي تستفيد منها الشركات البترولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط، تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى توحيد الصفوف و تأسيس منظمة الأوبك سنة1960، وبعد الأحداث التي شهدتها السوق النفطية، وتحولها إلى سوق احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوق متكونة من الدول المنتجة و الدول المستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما ترتب عنه تشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة.

ب- **جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج:** على العموم، نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوربا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والإكوادور...، إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسينغال وموريتانيا ...، دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى، كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية(زواق، 2016، صفحة 362).

وعلى الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية، فإن لهذه الدول نظام جبائي خاص يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، بفرض إيجارات منخفضة، ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الضريبة على الدخل.

وتتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة والضعيفة الإنتاج بخصوصيات تختلف عن جباية الدول المنتجة، فنجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها، دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانياتها(عمور، 2006، صفحة 33).

4- دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة:

تشكل الجباية البترولية في الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول المصدر الرئيسي في تمويل وتغطية نفقات الميزانية العامة، مما جعل سلوك هذه الأخيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور مداخيل الجباية البترولية، وتمتاز بعدم استقرارها نظرا للتقلبات التي عرفتها أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

4-1- تقلبات أسعار البترول وأثرها على الموازنة العامة:

يرتبط تطور حصيلة الجباية البترولية بتغير أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا ما أثبتته معطيات الفترة الممتدة ما بين (2009-2017) الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور الميزانية العامة للدولة (2009-2017)

(الوحدة ألف دينار جزائري والرقم القياسي محسوب على أساس سنة 2009 كسنة أساس)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع النفقات العامة	5191458	5860860	6618426	7428666	6879820	7656166	8858062	7984180	6883214
ر قلمجموع النفقات العامة %	100,00	112,89	127,49	143,09	132,52	147,48	170,63	153,79	132,59
مجموع الإيرادات العامة	2786600	3081500	2992400	3455650	3820000	4218180	4684650	4747430	5635514
ر قلمجموع الإيرادات العامة%	100,00	110,58	107,39	124,01	137,08	151,37	168,11	170,37	202,24
التوازن العام	2404858–	2779360–	3626026–	3973016–	3059820–	3437986–	4173412–	3236750–	1247700–
ر قللتوازن العام %	100,00	115,57	150,78	165,21	127,23	142,96	173,54	134,59	51,88
اسعار البترول (الدولار/للبرميل)	62,3	80,2	112,9	111	109,5	100,2	53,1	45	54,1
ر قلأسعار البترول %	100,00	128,73	181,22	178,17	175,76	160,83	85,23	72,23	86,84

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائريةhttp://www.mf.gov.dzوتقارير بنك الجزائر (بتصرف من الباحثين)

كما يمكن استخلاص الشكلين الموالين من الجدول السابق:

الشكل رقم (01): الرقم القياسي للميزانية العامة للدولة للفترة (2009-2017)

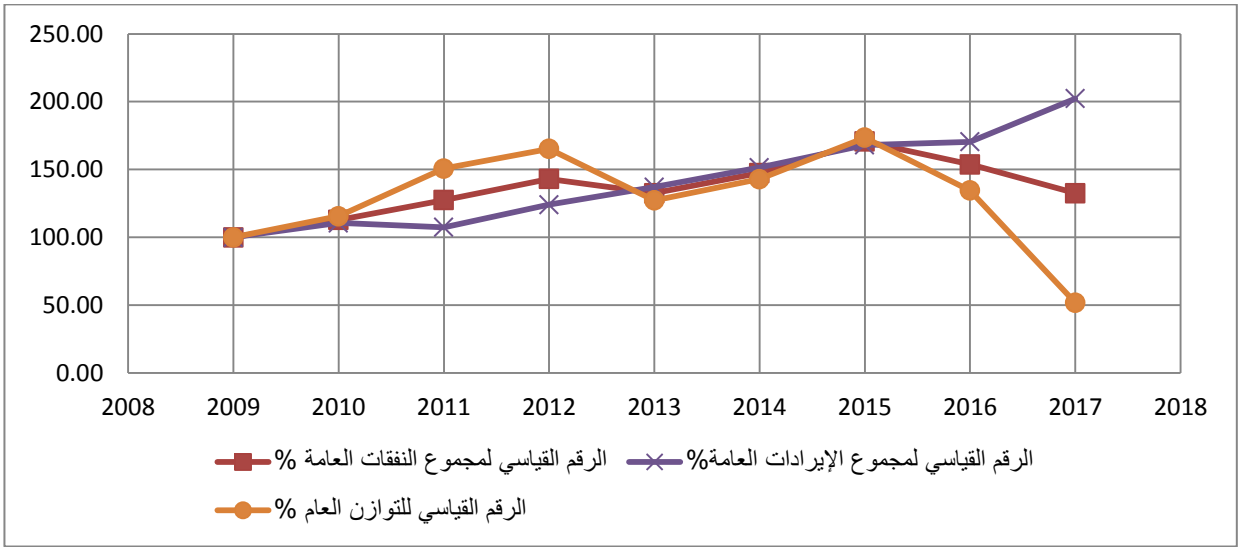

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

شكل رقم (02): الرقم القياسي لأسعار البترول للفترة (2009-2017)

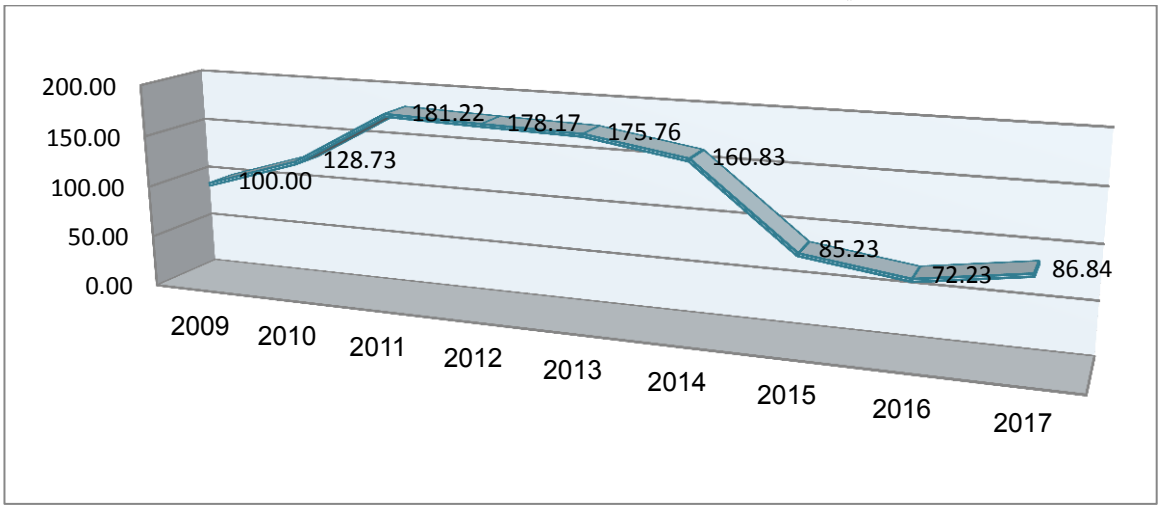

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول 01 والشكلين 01 و02 تبين لنا الطبيعة غير المستقرة لإيرادات الجباية البترولية وارتباطها الكبير بتقلبات أسعار البترول خلال فترة الدراسة (2009-2017) ونلاحظ مايلي:

- عرفت سنة 2009 انخفاض في أسعار البترول إلى حدود 62.3 دولار للبرميل وذلك بسبب الأزمة المالية التي شهدها العالم مما كان له الأثر الواضح على إيرادات الجباية البترولية وعلى الإيرادات الكلية بصفة عامة، إلا أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا هاما في تجاوز الآثار السلبية لهذا الانخفاض في أسعار البترول باستغلال الفوائض المالية المحققة قبل سنة 2008.

- سجل رصيد الموازنة للدولة عجز مستمر من سنة لأخرى حيث سجل في السنوات 2011و 2012 و2015 أكبر رصيد موازنة سالب قدر بنسبة 150.78%، 165.21%، 173.54%على التوالي وهذا نتيجة الارتفاع نفقات التسيير بشكل واضح وكبير وإضافة إلى التراجع الحاد في إيرادات الصادرات النفطية بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

- عادت أسعار البترول للانتعاش مرة أخرى ووصلت إلى مستويات قياسية مع بداية سنة2011 إلى غاية 2013 بتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل حيث عرفت الإيرادات منحنى تصاعديا.

- شهد سوق النفط انخفاض حاد ومفاجئ لأسعار البترول في السداسي الثاني من سنة 2014، ليصل في سنة 2015 سعر البترول 53.1 دولار للبرميل والذي يعد أكبر انخفاض شهدته الأسعار منذ انهيارها عام 2008. ونلاحظ تراجع طفيف في رصيد الموازنة سنة 2016 والذي قدر بـ 134.59% نتيجة شروع الدولة في اعتماد ترشيد الإنفاق الحكومي كآلية لتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

4-2- مساهمة الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية:

يعد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وفقا لما ورد في المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000. الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات:

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

وقد تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة بالصندوق، وذلك من خلال القانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 10المذكورة سالفا في جانب الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية الخارجية بالإضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة(ذهبية و كتاف، 2018، صفحة 30).

والجدول الموالي يوضح وضعية صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تمويل عجز الميزانية:

الجدول رقم(02): وضعية صندوق ضبط الايرادات في الفترة 2009-2017. (الوحدة: مليون دج)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية	1927000	1501700	1529400	1519040	1615900	1577730	1722940	1682550	2126987
الجباية البترولية المحصلة الفعلية	2327675	2820010	3829720	4054349	3678131	3388050	2275132	1781100	2126987
فائض قيمة الجباية البترولية	400675	1318310	2300320	2535309	2062231	1810320	552192	98550	0
التوازنالعام	-2404858	-2779360	-3626026	-3973016	-3059820	-3437986	-4173412	-3236750	-1247700
تمويلعجزالميزانية	364282	791938	1761455	2283260	2132471	2965672	2886505	1387938	784458

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات في:http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 11. 12. 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- أن موارد صندوق ضبط الإيرادات عرفت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة متأثرة بتغيرات أسعار البترول، فتزايدت الإيرادات المحولة لصندوق ضبط الموارد بسبب الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار البترول خلال الفترة 2009-2012 إذ قدرت أعلى قيمة لها بـ 2535309 مليون دج سنة 2012.

- تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات بسبب العجز الحاصل سنتي 2015 و 2016 على التوالي نتيجة لأزمة سنة 2014 إذ لجأت الحكومة إلى هذا الصندوق لتغطية العجز، فتطور حجم الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الميزانية والتيانتقلت من مبلغ 364282 مليون دج سنة 2009 إلى أعلى مستوى لها والذي قدر بـ 2965672 مليون دج سنة2014 وهذا راجع إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية والمتمثلة في الانفاق الرأسمالي والاستثمارات القاعدية، بالإضافة إلى ارتفاع

فاتورة الواردات و المبرمجة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) والمتزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بحيث بلغ سعر البرميل في النصف الأول من سنة 2014 مبلغ 140دولار .

- تشير معطيات الجدول إلى بقاء قيمة مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية مرتفعة سنة 2015 بمبلغ قدره 2886505 مليون دج.

- بدأت هذه مساهمة بالانخفاض تدريجيا سنتي 2016 و2017 حيث بلغ مقدار ها بـ 1387938 مليون دج و784458 مليون دج على التوالي بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار المحروقات واعتماد الدولة على السياسة المالية التي انتهجتها تمثلت في سياسة التقشف القائمة على إيقاف بعض المشاريع المبرمجة ومحاولة توسيع الإيرادات خارج الجباية البترولية لتقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

بالرغم من تأكل احتياطات صندوق ضبط الإيرادات إلا أنه ساهم في تمويل عجز الخزينة خلال هذه الفترة.

4-3- تحليل إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في تمويل الإيرادات الكلية للميزانية (2009-2017)

تلعب الميزانية دور كبير وفعال في ضمان السير الحسن للمصالح العمومية، ومن خلالها يمكن تقدير النفقات مقارنة بالإيرادات السنوية لتنفيذ مخططاتها، ويتم تمويل ميزانية الدولة بالجباية العادية والجباية البترولية، وسنحاول في هذا المحور معرفة مساهمة كل منهما في تمويل الميزانية العامة.

4-3-1-مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية

إن إمكانيات الجزائر الطبيعية جعلتها دولة تعتمد على إيرادات الجباية البترولية لتمويل ميزانيتها العامة، والتي عرفت تقلبات كبيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لتقلب أسعار البترول، ونظرا للأزمات المالية المتتالية وانهيار أسعار البترول نجد أن مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة ترتفع من سنة إلى أخرى حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة (الوحدة ألف دينار جزائري والرقم القياسي محسوب على أساس سنة 2009 كسنة أساس).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية العادية	1158100	1245700	1520000	1894045	2204100	2640450	2961710	3064880	3435394
ر ق للجباية العادية %	100,00	107,56	131,25	163,55	190,32	228,00	255,74	264,65	296,64
مجموع الايرادات	2786600	3081500	2992400	3455650	3820000	4218180	4684650	4747430	5635514
ر قمجموع الايرادات %	100,00	110,58	107,39	124,01	137,08	151,37	168,11	170,37	202,24
نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات%	%41,55	%40,42	%50,79	%54,81	%57,69	%62,59	%63,22	%64,55	%60,95

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائريةhttp://www.mf.gov.dzوتقارير بنك الجزائر (بتصرف من الباحثين)**تاريخ الاطلاع: 11. 12. 2018.**

كما يمكن استخلاص الشكلين الموالين من الجدول السابق:

شكل رقم (03): الرقم القياسي لمجموع الايرادات وللجباية العادية (2009-2017)

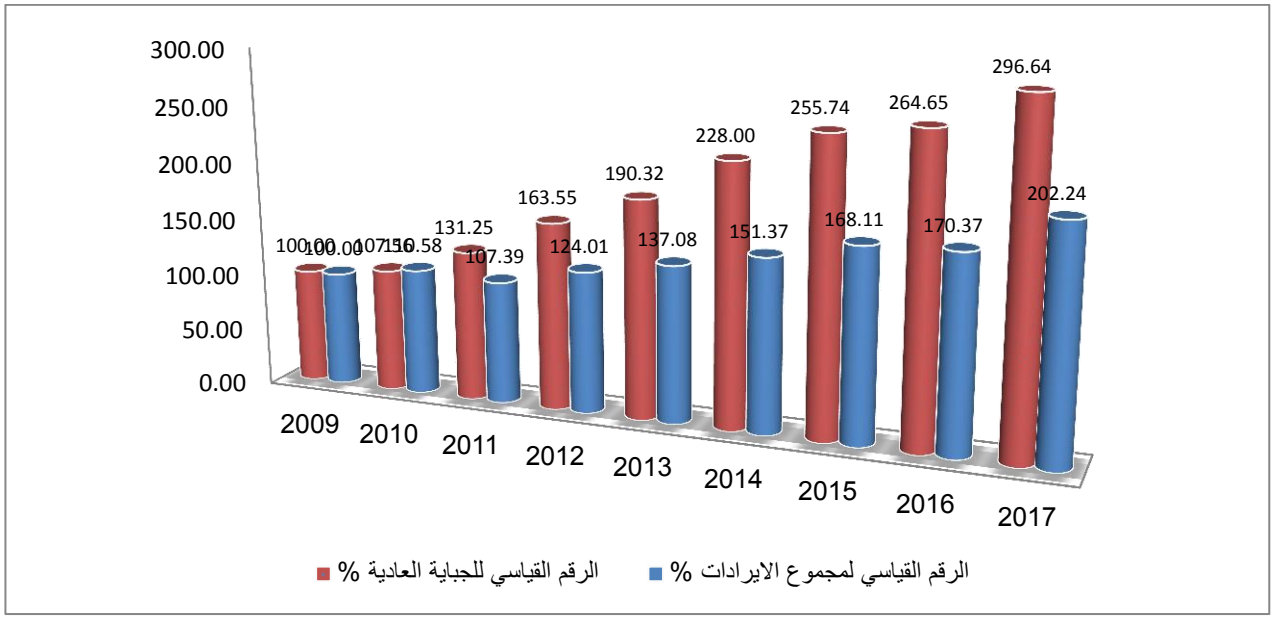

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

شكل رقم (04): نسبة الجباية العادية من إجمالي الايرادات (2009-2017)

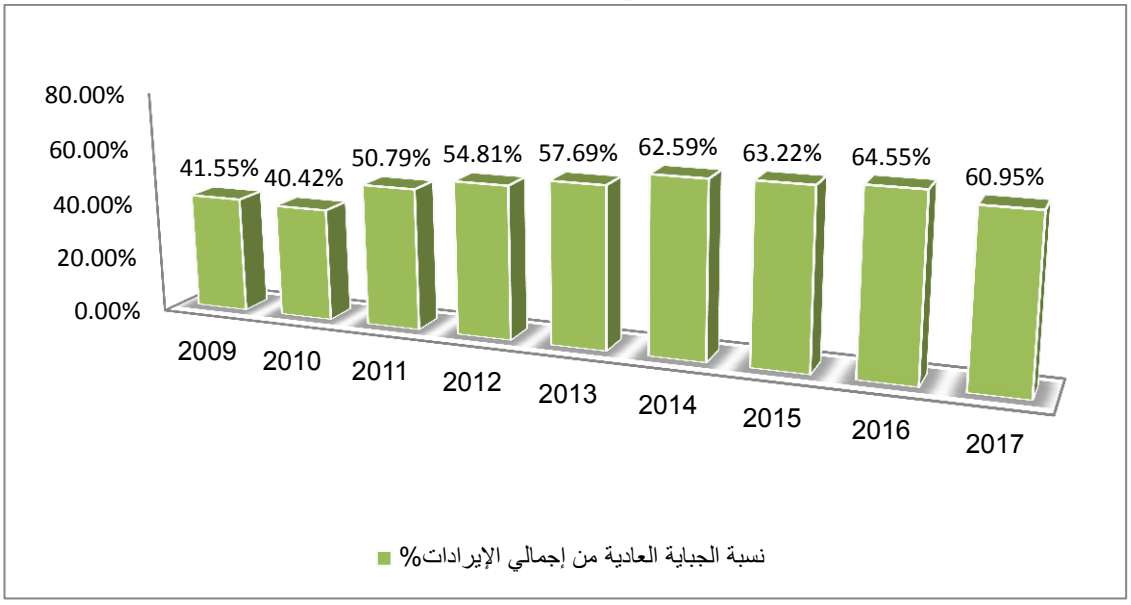

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

من خلال الجدول 03والشكلين 03و 04 نلاحظ ما يلي:

- أن نسبة تغطية الجباية العادية للإيرادات الميزانية ترتفع من سنة إلى أخرى وبنسب متفاوتة حيث نجد أنها في سنة 2009 كانت تمثل 41.55 % لترتفع النسبة سنة 2017 إلى ما يقارب 60.95% وهذا راجع للأزمات المالية والانخفاضات التي شهدتها أسعار البترول ابتداءا من الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في شكل أزمة رهن عقاري ثم أصبحت أزمة مالية إقتصادية سنة 2008 إلى غاية أزمة انهيار البترول التي شهدتها منظمة الأوبك مع أواخر سنة 2014، مما وجب على الدولة البحث على مصادر تمويل بديلة عن الجباية البترولية من أجل تفادي الوقوع في الأزمات.

- الارتفاع في حصيلة الجباية العادية راجع للسياسة المنتهجة من طرف الدولة لتشجيع الجباية العادية كونها أكبر استقرارا من الجباية البترولية.

4-3-2-مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات:

يمكن إبراز أهمية الجباية البترولية ونسبة تمويلها للإيرادات الكلية للميزانية العامة، والتي تعتبر المصدر الأساسي لتمويل الميزانية خلال الفترة من 2009 إلى غاية 2017 من خلال الجدول التالي:

(الوحدةألف دينار جزائري والرقم القياسي محسوب على أساس سنة 2009 كسنة أساس):

الجدول رقم (04): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية البترولية	1628500	1835800	1472400	1561600	1615900	1577730	1722940	1682550	2200120
ر قللجباية البترولية %	100,00	112,73	90,41	95,89	99,23	96,88	105,80	103,32	135,10
مجموع الايرادات	2786600	3081500	2992400	3455650	3820000	4218180	4684650	4747430	5635514
ر ق لمجموع الايرادات %	100,00	110,58	107,39	124,01	137,08	151,37	168,11	170,37	202,24
نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات%	%58,44	%65,87	%49,20	%45,18	%42,30	%37,40	%36,77	%35,44	%39,04

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائريةhttp://www.mf.gov.dzوتقارير بنك الجزائر (بتصرف من الباحثين)**تاريخ الاطلاع:** 11. 12. 2018.

كما يمكن استخلاص الشكلين الموالين من الجدول السابق:

شكل رقم (05): الرقم القياسي لمجموع الايرادات وللجباية البترولية (2009-2017)

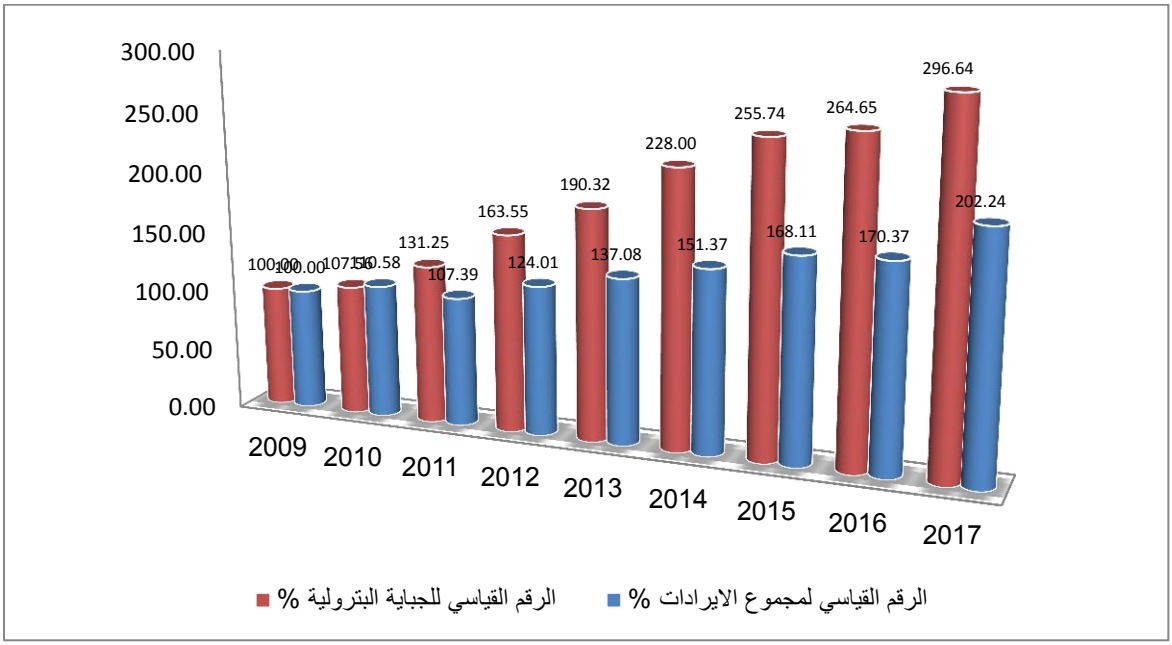

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

شكل رقم (06): نسبة الجباية البترولية من إجمالي الايرادات (2009-2017)

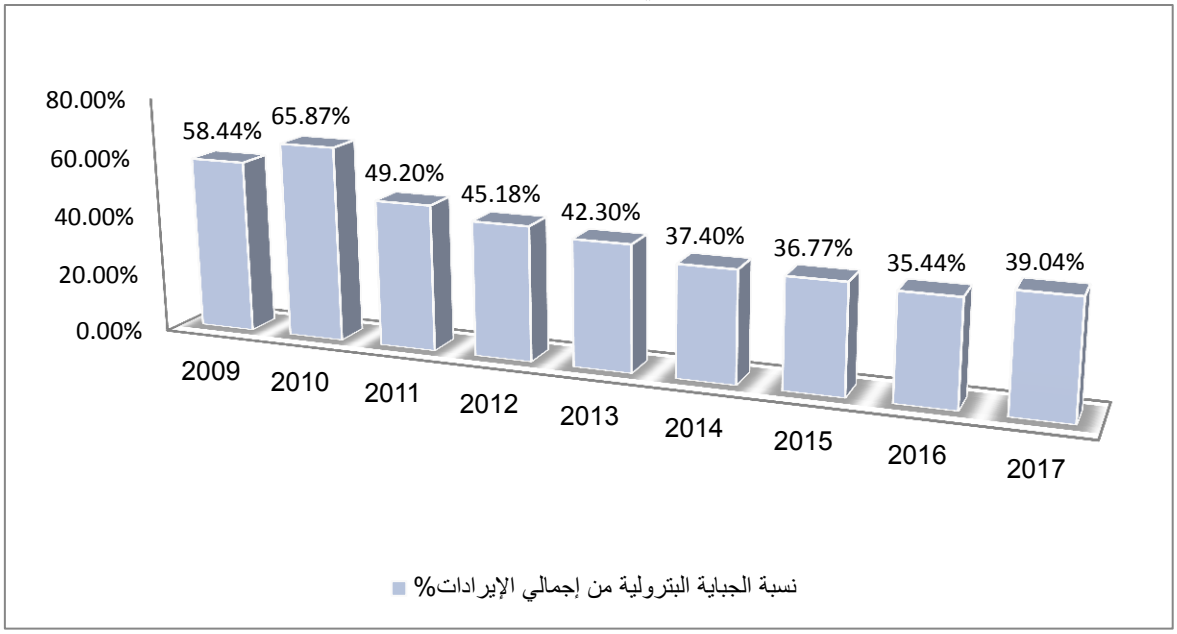

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الجدول 04 والشكلين 05 و06: نلاحظ مايلي:

- أن الجباية البترولية لها الحصة الأكبر من مجمل إيرادات الميزانية، رغم التذبذبات الملحوظة، لكنها لم تبقى كذلك فقد انخفضت في السنوات الأخيرة، لتحل محلها الجباية العادية بسبب انخفاض الجباية البترولية.
- إن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية لم يقل عن نسبة 35.44%خلال الفترة 2009-2017
- بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أكبر مستوى لها سنة 2010 قدرت بـ 65.87 % وكانت أقل نسبة مساهمة لها سنة2016 قدرت بـ 35.44%
- عرفت مساهمتها في الإيرادات الكلية ارتفاع محسوس سنتي 2009و 2010 حيث ازدادت النسبة من 58.44% إلى 65.87%، إلا أنها انخفضت الجباية البترولية من سنة 2011 إلى غاية 2016 نظرا إلى انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض في نسبة تمويل الجباية البترولية للميزانية العامة.
- نلاحظ ارتفاع محسوس في إيرادات الجباية البترولية سنة 2017 قدرت بـ 39.04 %نظرا لارتفاع أسعار البترول.

4-4- علاقة إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز:

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بتزايد معدل الإنفاق حيث يرتبط نمو هذا الأخير وتصاعد معدلاته وارتباطه بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر وتسطيرها لبرامج التنمية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، ومدى ارتباط هذه النفقات بإيرادات الجباية البترولية في تغطيتها.

والجدول الموالي يوضح علاقة إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز:

(الوحدةألف دينار جزائري والرقم القياسي محسوب على أساس سنة 2009 كسنة أساس)

الجدول رقم (05): الرقم القياسي لعناصر الميزانية للفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التسيير	2593471	2837999	3434306	4608250	4335614	4714452	4972278	4807332	4591841
ر قل نفقات التسيير %	100,00	109,43	132,42	177,69	167,17	181,78	191,72	185,36	177,05
نفقات التجهيز	2597717	3022861	3184120	2820416	2544206	2941714	3885784	3176848	2291373
ر قل نفقات التجهيز %	100,00	116,37	122,57	108,57	97,94	113,24	149,58	122,29	88,21
مجموع النفقات العامة	5191458	5860860	6618426	7428666	6879820	7656166	8858062	7984180	6883214
ر قل مجموع النفقات العامة %	100,00	112,89	127,49	143,09	132,52	147,48	170,63	153,79	132,59
الإيرادات العامة	1158100	1245700	1520000	1894045	2204100	2640450	2961710	3064880	3435394
ر قل لإيرادات العامة %	100,00	107,56	131,25	163,55	190,32	228,00	255,74	264,65	296,64
إيرادات الجباية البترولية	1628500	1835800	1472400	1561600	1615900	1577730	1722940	1682550	2200120
ر قل إيرادات الجباية البترولية%	100,00	112,73	90,41	95,89	99,23	96,88	105,80	103,32	135,10
مجموع الإيرادات	2786600	3081500	2992400	3455650	3820000	4218180	4684650	4747430	5635514
ر قل مجموع الإيرادات%	100,00	110,58	107,39	124,01	137,08	151,37	168,11	170,37	202,24

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائريةhttp://www.mf.gov.dzوتقارير بنك الجزائر (بتصرف من الباحثين)تاريخ الاطلاع: 11. 12. 2018.

كما يمكن استخلاص الشكلين الموالين من الجدول السابق:

شكل رقم (07): الرقم القياسي لعناصر الميزانية للفترة (2009-2017)

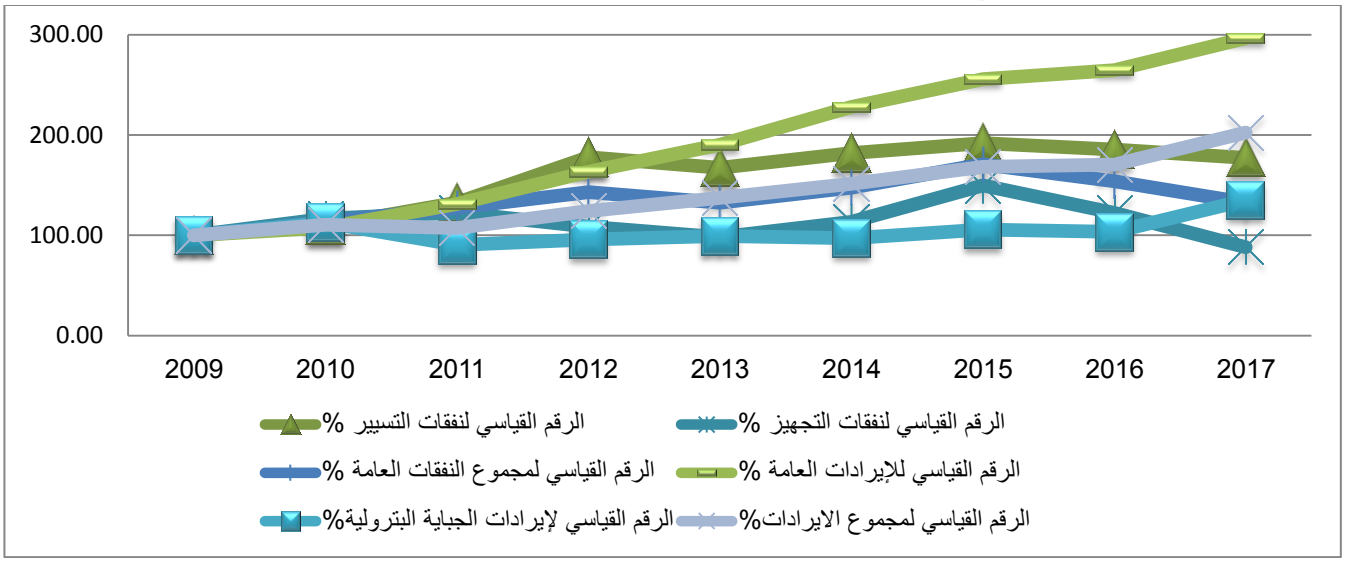

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

شكل رقم (07): الرقم القياسي للجباية البترولية ولنفقات التجهيز (2009-2017)

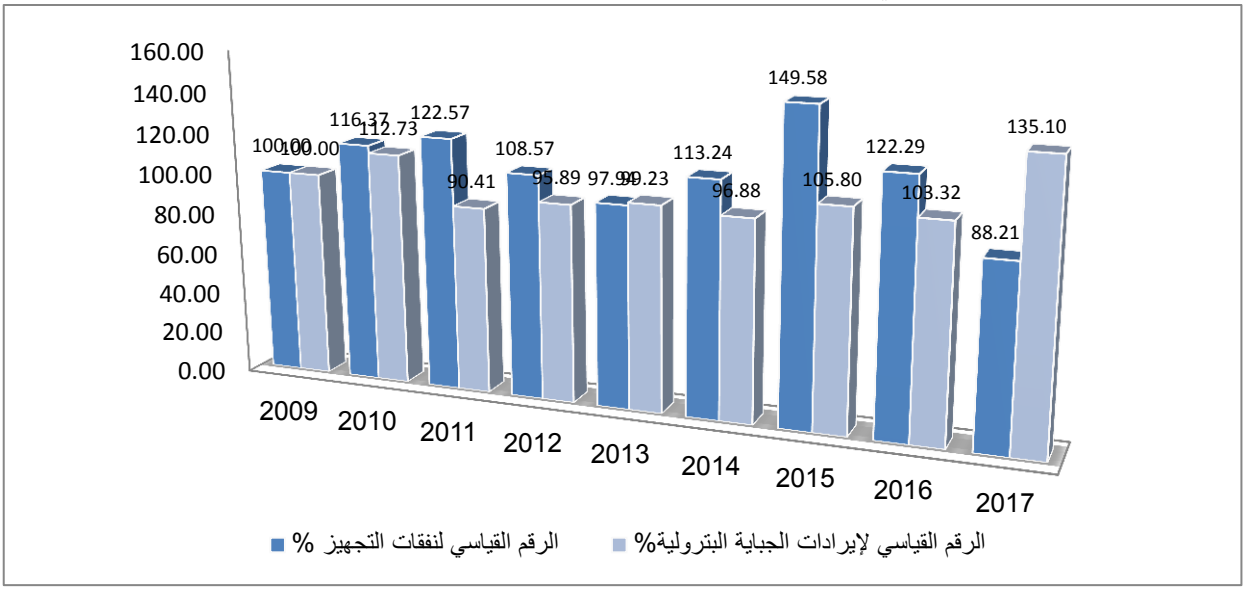

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

تعبر ميزانية التجهيز عن تلك النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع والاستثمارات الأخرى، ومنذ تأميم المحروقات كل الإيرادات البترولية تمول ميزانية التجهيز ومن خلال الجدول 05 والشكلين 06و 07 نلاحظ مايلي:

- التطور النسبي في نفقات التجهيز من سنة 2009إلى غاية 2011 من جهة ومن جهة أخرى يقابلها ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت هذه النفقات سنة 2011 نسبة 122.57% هذا يبن لنا محاولة الدولة الجزائرية توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال مخططاتها التنموية وخوصصة المؤسسات العمومية، لتمكينها من تنفيذ الإصلاحات التي مست القطاعات الحساسة كالقطاع الجبائي والمصرفي،

- انخفضت هذه النفقات تدريجيا في سنتي 2012 و2013 وقابله إنخفاض إيرادات الجباية البترولية.

- وبلغت أعلى نسبة لنفقات التجهيز سنة 2015 بنسبة 149.58%.

- انخفاض نفقات التجهيز تدريجيا إلى غاية 2017 حيث بلغت نسبتها 88.21 %وذلك بسبب الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية نتيجة إنخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول ومن خلال إعادة تقييم المشاريع الكبرى التي استهلكت مبالغ مالية ضخمة، وتجميد بعض المشاريع التي لم تنجز بعد.

رغم التطور الجزئي في نفقات التجهيز إلا أنها مازالت تغطى كليا بإيرادات الجباية البترولية، وأي إنخفاض في هذه الإيرادات من شأنه أن يؤثر سلبا على ميزانية التجهيز والذي يتبعه كذلك إنخفاض في معدلات الاستثمارات.

5- الخاتمة:

أولا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في التالي:

- سيطرة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة للميزانية العامة للدولة الجزائرية، إذ ظلت تساهم بنسبة تتراوح ما بين 35.44 %-65.87% من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2009 إلى غاية 2017 وهذا ما يؤكد التبعية لقطاع المحروقات.

- العجز المستمر في الموازنة العامة منذ سنة2009 نتيجة التقلبات الحادة في أسعار البترول والتي أثرت على حصيلة الجباية البترولية من جهة وعلى النفقات العامة من جهة أخرى.
- تعتمد الدولة على إيرادات الجباية البترولية وبشكل أساسي في تغطية نفقاتها العامة، وهذا ما يجعل مسار هذه النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول.
- ارتباط موارد صندوق ضبط الإيرادات بفائض الجباية البترولية وهو ما يجعل موارده عرضة للتقلب وفقا لتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.
- يعمل صندوق ضبط الإيرادات كآلية ادخار من خلال امتصاص الفوائض المتأتية من الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ومساهمته الفعالة في تحقيق وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة، فضلا عن تخفيف المديونية الخارجية إلى أدنى مستويات لها.
- تخفيض قيمة الدينار تؤدي إلى زيادة موارد الجباية البترولية المقومة بالدينار لمنح نوع من الطمأنينة لدى الحكومة لزيادة الإنفاق العام، والعكس في حالة الانخفاض لتعويض عجز الميزانية.
- التمويل غير التقليدي في برنامج الحكومة يعني الاعتماد على التمويل من خلال طباعة أوراق نقدية أو ما يسمى بالإصدار النقدي دون تغطية، وهذا الإجراء يسمح للبنك المركزي بطباعة المزيد من الأوراق النقدية لتمويل عجز الميزانية في ظل التراجع الكبير في أسعار البترول، إلا أنه حتما سوف يؤدي إلى السقوط الحر لقيمة العملة الوطنية، وارتفاع نسبة التضخم والانهيار الكلي للقدرة الشرائية للمواطن.
- أدى تدهور الأسعار سنة 2014 إلى امتصاص احتياطات صندوق ضبط الإيرادات من أجل تغطية العجز المستمر والمتواصل في الميزانية العامة.
- توجد علاقة طردية بين الجباية البترولية والنفقات بصفة عامة ونفقات التجهيز بصفة خاصة حيث تعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية في تمويل مشاريعها التنموية لإنجاح السياسة العامة للدولة، إضافة إلى أن هذه الاستثمارات العمومية تحتاج في الوقت الراهن على مصدر للتمويل من خلال مجموع الأموال التي تضخ في الدورة الاقتصادية، جراء الاعتماد الكبير على الموارد المتأتية من عائدات الجباية البترولية.

ثانيا : الاجابة على الفرضيات

تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، وهذا راجع لأهمية قطاع المحروقات.

منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على إيرادات الجباية البترولية كونها الممول الرئيسي للميزانية العامة، وذلك لسيطرتها على جل الإيرادات من جهة والاعتماد عليها بشكل أساسي في تغطية النفقات العامة للميزانية، مما أدى لوجود علاقة طردية بين رصيد الميزانية العامة للدولة وتطور إيرادات الجباية البترولية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى أي أن الميزانية العامة للدولة هي عبارة عن برنامج تعده الحكومة من أجل وضع استراتيجية لتحقيق المنفعة العامة.

ارتبطت هذه الإيرادات بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما يؤثر تطور سعر الصرف للدينار بالدولار على حصيلة الجباية البترولية، وعملت الحكومة على الاستفادة من الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية في ظل التحسن الملحوظ لأسعار البترول من خلال آلية تعمل على ضبط الإيرادات تمثلت في صندوق ضبط الموارد الذي أنشئ خصيصا سنة 2000 لغرض ادخار فوائض الجباية البترولية و توجيهها في تمويل عجز الميزانية العامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية إذ أنه

عرفت إيرادات الجباية البترولية في الجزائر تذبذبات إيجابية وسلبية لعدة أسباب مثلا ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وتغيرات أسعار الصرف ...، وإيراداتها هي السبب لتحسن رصيد الميزانية العامة للدولة وانخفاضها حتما يؤثر سلبا عليها.

حيث و من خلال ما تم تحويله من موارد مالية ناتجة عن الفرق بين أسعار المحروقات في السوق الدولي و السعر المرجعي المقرر في قوانين المالية سنويا، حيث كان هذا الصندوق بمثابة المصدر الأساسي لتمويل هذا العجز وتثبيت وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية ، فضلا عن دوره في تخفيض حجم المديونية الخارجية إلى أدنى المستويات ، وإن هذه التقلبات وعدم الاستقرار في السياسة المالية يفرض على الحكومة الاعتماد على آليات أخرى لتحقيق بعض الاستقرار، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة حيث تساهم الجباية البترولية بنسبة عالية في الميزانية العامة للدولة، وهذا راجع لأهمية قطاع المحروقات.

ثالثا: مقترحات الدراسة

بالنظر إلى النتائج التي توصلت لها الدراسة فإنها تقدم المقترحات التالية:

- البحث عن موارد وإيرادات أخرى لتمويل الاقتصاد الوطني بتطوير القطاعات خارج المحروقات، للتخفيف أو التخلص من الاعتماد على البترول عبر تشجيع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

- محاولة التوجه نحو قطاعات أخرى كالسياحة والفلاحة لخلق موارد ثابتة إذ يعد أمر حتمي لابد منه وضرورة لا يمكن تأجيلها.

- ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها لتحقق الأهداف المرجوة منها، ومحاربة كل أشكال الاستخدام غير الصحيح واللاعقلاني للأموال النفطية خاصة عند ارتفاع أسعار البترول .

- الابتعاد عند تنفيذ المشاريع الضخمة ذات المردود الاقتصادي الضعيف والتوجه نحو المشاريع التي تخدم المصلحة العامة وبتكاليف منخفضة، ومحاربة الرشوة ومكافحة تبيض الأموال وتفعيل دور أجهزة الرقابة.

- تشجيع الاستثمار الخاص وخلق الثروة كطريقة من طرق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لزيادة المداخيل العادية.

- خلق جو مناسب لجذب الاستثمار واتخاذ كل الإجراءات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لأهميته البالغة في دعم الميزانية العامة، عن طريق ازدياد قيمة الضرائب والرسوم على أرباح الشركات.

6- المراجع:

- المادة 35/34 قانون المحروقات المادة 35/34. (19 08، 1986). القانون 86-14 المتعلق بالمحروقات.
- حواس زواق. (2016). فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 355-375.
- خالد شحادة الخطيب، و زهير شامية أحمد . (2007). *أسس المالية العامة*. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- ساجي فاطمة. (2010). فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة. *المعيار في الحقوق و العلوم السياسية و الاقتصادية*، 203.
- سعيد علي العبيدي. (2011). *اقتصاديات المالية العامة*. العراق: دار دجلة.

-سمير بن عمور. (2006). إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة. *مذكرة ماجستير*. البليدة، جامعة سعد دحلب .

-صالح الرويلي. (1988). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة.

-عصماني مختار. (2014). دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014). *رسالة ماجستير*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف.

-لطرش ذهبية، و شافية كتاف. (2018). فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017. *مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي*، 30.

-مالك لخضر، و ابراهيم بعلة. (2012). انعكاسات وتغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية و الاقتصاد الجزائري. *مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية*، 81.

-محرزي محمد عباس. (2015). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-محمد إبراهيم عبد اللاوي. (2017). *المالية العامة*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

-محمد أحمد الكايد. (2010). *الادارة المالية والدولية – التحليل المالي الاقتصادي*. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

-هندي كريم. (2008). الجباية البترولية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

-يسري محمد أبو العلا. (2008). *نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع و المستقبل والمأمول*. مصر: دار الفكر الجامعي.

-النصوص والمواد القانونية:

- **المادة 11 من القانون رقم84-17المتعلق بقوانين المالية.**
- **المادة 35/34 من قانون المحروقات 1986.**
- **المادة الثالثة (03) من القانون 90-21 المؤرخ في 15أوت 1990 المتعلق المحاسبة العمومية.**
- **المادة الرابعة (04) من القانون الجزائري رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.**
- **المادة 23 من القانون رقم84-17المتعلق بقوانين المالية.**
- **المادة 24من القانون 84-17المتعلق بقوانين المالية.**
- **المادة 25 من القانون 84-17المتعلق بقوانين المالية.**
- **المادة 44من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية.**
- **المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المتعلق بقوانين المالية.**
- **القانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.**

- **موقع وزارة المالية الجزائرية:*consulté le 11/12/2018 http://www.mf.gov.dz***
- **موقع وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات:**

http://www.dgpp-mf.gov.dz consulté le : 11/12/2018